مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الاقتصاد الأخضر وإمكانية تطبيقه في سورية والاستفادة منه في مرحلة إعادة الأعمار
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5118
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 23:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (3) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (3) 2018

الاقتصاد الأخضر وإمكانية تطبيقه في سورية والاستفادة منه في مرحلة إعادة الإعمار

الدكتور محمد معن ديوب*

(تاريخ الإيداع 2 / 5 / 2018. قُبِل للنشر في 20 / 5 / 2018)

□ ملخّص □

ينطلق البحث من فكرة رئيسية هي أنَّ الاقتصاد الاخضر خيار استراتيجي لإعادة توجيه النموذج الاقتصادي نحو كل ما هو اخضر وبيئي والعمل على تعبئة الفاعلين والشباب لاستثمارهم بما يكفل انتاج ثروات جديدة ورفاه اقتصادي اكثر وإنصاف اجتماعي والتقليل من الفقر في ظل الاستثمار وإعادة فكرة الاقتصاد الاخضر والذي يوفر الكثير من فرص العمل للعاطلين، لاسيما أنَّه بات هدفاً استراتيجياً يستوجب من القطاعات العامة والخاصة والشركات التجارية دعمه ليكون حافزا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد أخضر، نمو اقتصادي، صناعة خضراء، تنمية اقتصادية.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (3) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (3) 2018

The Green Economy and its Possibility of Apply In Syria In Reconstruction Phase

Dr. Mohammad Maan Dayoub *

(Received 2 / 5 / 2018. Accepted 20 / 5 / 2018)

□ ABSTRACT □

The research starts from the main idea that the green economy is a strategic option to reorient the economic model towards all that is green and environmental and to mobilize the actors and young people to invest in them so as to produce new wealth, more economic welfare and social equity, reduce poverty under investment and re-idea the green economy Of employment opportunities for the unemployed, especially as it has become a strategic objective that requires public and private sectors and commercial companies to support it to be an incentive for economic and social development

Keywords: Green economy, economic growth, green industry, economic development.

*Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر ليس مفهوما جديدا تماما. وقد تم طرحه لأول مرة من قبل مركز لندن للاقتصاد البيئي (LEEC) في منشور (مخطط الاقتصاد المستدام) في عام 1989 من تأليف David Pearce, Anil Markandya, and Ed Barbier. غير أن هذا المفهوم لم يحظ بقبول واسع في ذلك الوقت. ومع اندلاع الأزمة المالية في عام 2007 وفشل معظم البلدان في الانتقال إلى مسار التنمية المستدامة، أصبح من الواضح أن نموذج التنمية الحالي لا يحقق النتائج المرجوة على جميع الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وكانت الجهود المبذولة للانتقال إلى مسار التنمية المستدامة وتحقيق أهداف جدول أعمال القرن الحادي والعشرون متواضعة للغاية. ويبدو أن عددا من الأسباب قد قيد هذا التحول.

وأحد أسباب عدم إحراز تقدم كبير هو عدم القدرة على إبراز حالة الاستثمار في البيئة بوضوح. وبغية تشجيع صانعي السياسات وصناع القرار على الاستثمار في البيئة، فهذا يتطلب تقديم براهين بأن هذا الانتقال سيؤدي إلى فوائد اقتصادية أيضا. وتشمل هذه الفوائد الوظائف الإضافية المتولدة، وزيادة الإنتاج، وخلق أسواق جديدة وزيادة التجارة، والآثار الإيجابية على الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك فمن الضروري إثبات أن هناك علاقة واضحة بين الاستثمار في البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة.

ويمكن النظر إلى الاقتصاد الأخضر على أنه نهج يؤكد هذه الروابط. ويمكن اعتباره أداة أو مركبة تسهل الانتقال إلى التنمية المستدامة.

وبالتالي يمكن القول أن ظهور الأزمات العالمية الممتدة والمترابطة خلال العقود الماضية قد دفع إلى إجراء تحليل معمق للنماذج الاقتصادية الحالية ولمدى قدرتها على زيادة الرفاهية البشرية والمساواة الاجتماعية، وكذلك لعدم الاستدامة المتأصل في طريقة التفكير المتمثلة في ترك الأمور على حالها. والمقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي، التي تركز بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي، ولا تُظهر التفاوتات الاجتماعية المتزايدة والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الراهنة، والتي من الممكن أن تتسبب في آثار خارجية، مثل التلوث وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية، والتي تهدد ما للأرض من قدرة إنتاجية على توليد الثروة وضمان الرفاه للبشرية.

<u>وبناءً عليه فإن الإشكالية البحثية تتجسد بما يلي:</u>

أصبح "الاقتصاد الأخضر" أحد أهم الحلول المنتظرة للأزمات المتعددة، التي باتت تهدد الاقتصاديات العالمية، لذا تتجسد مشكلة البحث بالتساؤل التالي: ماهي أهمية وإمكانية تطبيق الاقتصاد الأخضر في سورية في مرحلة إعادة الاعمار؟

أهمية البحث وأهدافه:

إن الاقتصاد الأخضر يسعى إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي، ويدعو إلى نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات العامة والخاصة والمشتركة، المحلية والدولية، باتجاه القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى تخضير القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة. وبالتالي تنبع أهمية هذا البحث من فكرة أن هذا التحول يُنتظر منه أن يولد النمو الاقتصادي المستمر واللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها.

وفي ضوء ذلك يهدف البحث إلى:

1-تحديد أولويات المشاريع الاستثمارية والقطاعات الأنتاجية والنفقات الحكومية المكرسة لدعم الاقتصاد الأخضر الذي أساسه الطاقات الشابة التي تدخل سوق العمل الإنتاجي بدلاً من سوق العمل التوظيفي، ومن أمثلة النفقات الحكومية: الإعانات الخضراء، والحوافز الضريبية للاستثمار الأخضر، وتشجيع تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة في المجال العام، خاصة بعد الأزمة الحالية التي تمر بها سورية والتي أثرت تقريباً على غالبية قطاعات الاقتصاد الوطني والقطاعات البيئية.

2-البحث في إمكانية إنشاء أطر رقابية سليمة: تهدف إلى تشجيع الأنشطة الاقتصادية الخضراء وتزيل الحواجز التي تعترض الاستثمار الأخضر.

فرضيات البحث

يقوم البحث على الفرضيات الأساسية الآتية:

1-تعتبر العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والاقتصاد الأخضر علاقة ايجابية.

2-يسمح الاقتصاد الأخضر بتحويل الاستثمارات الضارة بالبيئة إلى استثمارات خضراء وذلك بتحسين الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، وزيادة مجموع الثروات الوطنية مع الحفاظ على مخزون الموارد المتجددة، والحد من المخاطر البيئية.

3- استثمار سورية حالياً في قطاع الطاقة المتجددة او الطاقة الخضراء معدوم، أو شبه معدوم.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم على تحديد مفهوم وأهمية ومحددات ومقاييس الاقتصاد والتنمية الخضراء بحسب منطلقات الباحثين في مجال الاقتصاد الأخضر، وسيعتمد الباحث على تجميع البيانات المطلوبة لاختبار الفرضيات، من خلال عدد من الأبحاث والدراسات والمقالات المنشورة على الانترنت إضافة إلى تجميع بعض البيانات المتعلقة بالبحث من المكتب المركزي للإحصاء.

<u>ويقسم البحث إلى الأقسام الآتية:</u>

أ- مفهوم الاقتصاد الأخضر.

ب- نشأة الاقتصاد الأخضر.

ت- أهمية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية.

ث- مرتكزات وتحديات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

ج- تجارب الدول مع الاقتصاد الأخضر.

ح- فرص التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في سورية.

خ- فوائد وسلبيات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الدول العربية.

أ- مفهوم الاقتصاد الأخضر:

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر يقوم على إعادة تشكيل وتهديف الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية بحيث يشكّل الاقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة، ووفقاً لهذا المفهوم يشكّل قطاع السلع والخدمات البيئية دون شكّ إحدى ركائز بناء الاقتصاد الأخضر.[1]

فالاقتصاد الأخضر هو اقتصاد منخفض الكربون، أي يبعث القليل من الغازات التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، بغية الحد من تحدي التغييرات المناخية، لكنه أيضاً يحفظ الموارد الطبيعية: كالمواد الأولية والطاقة والمياه والفضاء والتنوع البيولوجي[2]، وبعبارة أخرى إنَّ اعتماد أنماط جديدة في العيش وأساليب جديدة في التنظيم والإنتاج والاستهلاك هي التي تحافظ على الموارد الطبيعية بشكل كمي اقتصادياً ونوعياً عبر حماية أماكن توافرها والحد من تلوثها، وعليه جاء تعريف الاقتصاد الأخضر بحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية"[3]، ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية.

أما منظمة العمل الدولية (2013) تعرف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيا، ويوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تفضي إلى تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد ومنع خسارة التنوع الإحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية، ويولد الوظائف الخضراء التي تقلل في نهاية المطاف من الأثر البيئي للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية إلى المستويات التي تتحقق بها الاستدامة.

ب- **نشأة الاقتصاد الأخضر:**

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 236/64 بتاريخ 24 كانون الأول 2009، فقد حددت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لمدة ثلاثة أيام في حزيران 2012 ، الذي يُعرف أيضا باسم ''ريو+20'' في إشارة إلى تنظيمه بعد مرور عشرين عاما على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992.[1] وعملاً بذلك القرار، اعتمدت الجمعية العامة موضوع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر كأحد مواضيع المؤتمر.[4]

ويعتبر ظهور الأزمات العالمية الممتدة والمترابطة خلال العقود الماضية، كما ذكرنا في مقدمة البحث، هو السبب الرئيسي الذي دفع إلى إجراء تحليل معمق للنماذج الاقتصادية الحالية ولمدى قدرتها على زيادة الرفاه البشري والمساواة الاجتماعية، وكذلك لعدم الاستدامة المتأصل في طريقة التفكير، حيث أنه من المعتاد ترك الأمور على حالها. وإتباع نفس المقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي، التي تركز بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي، والتي لا تُظهر بدورها التفاوتات الاجتماعية المتزايدة والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الراهنة. إذ يستهلك النشاط الاقتصادي في الوقت الحالي كمية من الكتلة الإحيائية تفوق قدرة الأرض على إنتاجها بصورة مستدامة، مما يؤدي إلى تهديم خدمات النظم الإيكولوجية التي تشكل عنصراً رئيسياً من مقومات حياة الفقراء، ما يؤدي إلى استمرار وتفاقم الفقر والتفاوت بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية. إضافة إلى ما تم ذكره، تسبب هذا النشاط في آثار خارجية، مثل التلوث وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية، والتي تهدد ما للأرض من قدرة إنتاجية على توليد الثروة وضمان الرفاه البشري.[3] وعليه تولَّد الحافز للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والذي يوضحه الشكل التالي من خلال مجموعة من الأزمات والمخاطر:

[1] في عام 1992، ولأول مرة في التاريخ، اجتمع حوالي 170 من رؤساء الدول والمنظمات غير الحكومية في ريو دي جانيرو، في مؤتمر عالمي عرف باسم " قمة الأرض" من أجل بحث مستقبل الكرة الأرضية. وقد قام المشاركون في المؤتمر بصياغة وثيقة مبادئ، والتي نص المبدأ الأول فيها على " تمركز بني البشر فيي مركز الاهتمام للتطوير القائم، وهم يستحقون العيش بصحة وإبداع وتناغم مع التطبيعة" وهذه الوثيقة عرفت باسم " الأجندة 21" وهي عبارة عن جدول الأعمال العالمي للقرن الحادي والعشرين.

جدول رقم (1): أهم الأزمات والمخاطر التي تشكل حوافز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي

ثلاث أزمات عالمية	مخاطر أمنية إقليمية
الأزمة المالية (2007 –حتى الآن) وهي الأسوأ منذ الكساد الكبير وقد احدثت خسائر كبيرة في الاقتصاد والدخل	الأمن المائي: تشير التنبؤات إلى وجود فجوة متنامية بحلول عام 2030 بين الطلب السنوي على المياه العذبة وين الموارد المتجددة، وهناك ما يزيد عن 488 مليون إنسان لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب النظيفة.
أزمة الغذاء – تخطى عدد الجياع عالمياً عتبة المليار نسمة عام 2009 نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء ونسبة البطالة على أثر الأزمة المالية	الأمن الغذائي – الانتقال من سياسة الاكتفاء الغذائي الذاتي إلى سياسة الأمن الغذائي
الأزمة المناخية – ظواهر وتقلّبات مناخية شديدة تأتي بكوارث وتداعيات على نطاق واسع	أمن الطاقة – التداعيات على البلدان المستوردة والمصدرة للطاقة.
	الأمن البيئي – نتيجة تغيّر المناخ الذي يزيد من خطورة التهديدات الأخرى.

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين (الجدول رقم 1) عدة ازمات عالمية مترابطة ومتراكمة حتى الآن ولم يتم ايجاد حلول ناجعة لها، ويتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ظروفًا تمكينيةً معينةً. وبصفة عامة، تتشكل هذه الظروف على خلفية من اللوائح القومية، والسياسات، والدعم المادي والحوافز، والهياكل القانونية والسوقية الدولية وبروتوكولات المساعدات والتجارة. وتميل هذه الظروف حالياً إلى الاقتصاد البني، وتشجعه، وهو الذي يعتمد بدوره على الوقود الأحفوري بشدة. فقد تجاوز إجمالي الدعم الإنتاجي والسعري للوقود الأحفوري، على سبيل المثال، 557 مليار دولار أمريكي في عام 2008،[5] ويمكن أن يؤثر هذا المستوى المرتفع من الدعم سلباً على التحول لاستخدام الطاقة المتجددة.

وعلى العكس من ذلك، يمكن للظروف التمكينية للاقتصاد الأخضر أن تمهد الطريق نحو نجاح الاستثمارات العامة والخاصة في تخضير اقتصاديات العالم. ومن أمثلة تلك الظروف التمكينية على المستوى القومي، تغيير السياسات المالية، وتقليل الدعم المضر للبيئة وإصلاحه؛ واستخدام أدوات جديدة مبنية على السوق؛ وتوجيه الاستثمارات العامة لقطاعات خضراء هامة؛ وتخضير المشتريات العامة؛ وتحسين القواعد واللوائح البيئية بالإضافة إلى سبل تطبيقها. وعلى المستوى الدولي، فتوجد هناك أيضًا فرصٌ لإضافة بنية تحتية للسوق، وتحسين تدفق التجارة والمعونات، وتعزيز قدر أكبر من التعاون الدولي.

ويتضح مما سبق أن مفهوم الاقتصاد الأخضر تطور من توجه نحو إيجاد وسيلة للتغلب على الأزمات المالية، والأزمات المناخية بتحقيق نمو منخفض الكربون، إلى توجه لدعم الاقتصاد عن طريق الاستثمار في القطاعات البيئية.

ت- أهمية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية:

كان الأداء الفعلي للاقتصاديات العربية ضعيفا خلال العقود الأربعة الماضية، وقد تبنت البلدان العربية. نماذج جريئة للنمو الاقتصادي، لكنها في هذا السبيل قوضت التقدم في المسائل الاجتماعية والبيئية. وأسفر ذلك عن أشكال من الفقر والبطالة، وتهديدات الأمن الغذائي والمائي والتدهور البيئي. وهذه النواقص لا تنم بالضرورة عن معوقات طبيعية بقدر ما هي نتائج خيارات معينة. فوفقا لتقرير. فإن معظم المنتدى العربية للبيئة والتنمية. فإن البلدان العربية تواجه أزمة

حادة في الموارد المائية حيث يوجد أكثر من 45 مليون نسمة يمثلون نحو 10% من عدد السكان يفتقرون إلى مياه نظيفة وخدمات صحية مأمونة، ويشكل الأمن الغذائي تهديدا آخر، يدفعه بشكل رئيسي إهمال القطاع الزراعي وتخلفه، ففي عام 2008 بلغت الفاتورة الصافية لمستوردات السلع الغذائية الرئيسية 30 بليون دولار، بما فيها 18.3 بليون دولار للحبوب، وفيما يتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي فقد قدر معدل الكلفة السنوية للتدهور البيئي في البلدان العربية بنحو 95 بليون دولار، أي ما يعادل 5% من مجموع ناتجها الإجمالي المحلي لعام 2010. وفيما يتعلق بخدمات الطاقة فقد قدر عدد السكان الذين يفتقرون إلى خدمات طاقة يمكن تحمل نفقاتها بنحو 60 مليون نسمة، وفيما يتعلق بسياسات النقل في البلدان العربية فقد ركزت على إنشاء الطرق السريعة والعادية بدلا من النقل الجماعي، مما أدى إلى زحمات سير خانقة في المراكز الحضرية وسوء نوعية الهاء في كثير من المدن، أما فيما يتعلق بقطاع إدارة النفايات في البلدان العربية فإنه يعاني من التخلف وضعف معايير التخلص من النفايات، ووفقا للتقارير فإنه يبقى أكثر من 50% من النفايات المولدة بلا تجميع، وكثيرا ما يمارس الحرق في الهواء الطلق في مواقع المكبات، مما يسبب تلوثا في الهواء والتربة والمياه.

ويلعب الاقتصاد الأخضر دورا جوهريا في سبيل حل هذه المشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية حيث يحتل الاقتصاد الأخضر مكانة مهمة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وبحسب الأمم المتحدة فإن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يشهد ترابطًا بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وتحولاً في عمليات الإنتاج وأنماط الإنتاج والاستهلاك ويؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وتنويعه، وخلق فرص العمل اللائق، وتعزيز التجارة المستدامة، والحد من الفقر، وتحقيق الإنصاف، وتحسين توزيع الدخل، والذي يحصل من خلال المساهمة في الحد من كمية النفايات والتلوث واستعمال الموارد.

كما يساعد نهج الاقتصاد الأخضر على رسم إطار مؤسسي للتنمية المستدامة إذ لا بد من اعتماد نهج المشاركة في التنمية، ولا يمكن تحقيق الاقتصاد الأخضر إلا من خلال رؤية مشتركة، تشجع الإبداع، وتحظى بالدعم الواسع من مختلف عناصر المجتمع، أي الحكومات، وهيئات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف، والمستهلكين. و فيما يأتي أهم الاسباب التي تؤيد نهج الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المنطقة العربية: [6]

1-الأدلة الدولية التي تثبت أن الاقتصاد الأخضر يتيح مجالات تبشر بتحقيق التنمية. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يسمح تحويل الاستثمارات" الضارة بالبيئة "إلى استثمارات" خضراء "بتحسين الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، وزيادة مجموع الثروات العالمية مع الحفاظ على مخزون الموارد المتجددة، والحد من المخاطر البيئية، وإعادة بناء القدرات لتحقيق الازدهار في المستقبل، حيث يتوقع أن تؤدي الاستثمارات الخضراء إلى تسارع عجلة النمو الاقتصادي وخاصة على المدى الطويل لتتفوق على نسبة النمو التي قد تنتج عن السيناريو السائد.

2-المبادرات والمشاريع النموذجية والسياسات الناجحة في المنطقة العربية، والتي تتمحور حول مفاهيم الاقتصاد الأخضر.

3-التحول إلى الاقتصاد الأخضر يقدم فرصة قيِّمة لاعتماد نماذج إنمائية تُعطي الأولوية فيها لبناء المؤسسات وللعمل بنهج المشاركة في التنمية.

4-مؤتمر(ريو 20 +) باعتباره فرصة فريدة يمكن للبلدان العربية من خلاله أستكشاف سبل تنسيق السياسات وتعزيز التعاون الإقليمي حتى تتمكن بعد (ريو 20 +) ، من اعتماد وتنفيذ برنامج عمل أساسه الالتزام المتجدِّد بتحقيق التنمية المستدامة.

5-القضاء على الفقر وخلق فرص العمل: حيث يتيح التحول إلى اقتصاد أخضر فرصا هائلة من الوظائف الخضراء في مختلفة القطاعات الاقتصادية، ومن المتوقع أن تعود الاستثمارات في القطاع الزراعي لجعله أكثر ملائمة للبيئة إلى التخفيف من حدة الفقر الريفي والحد من نزوح سكان الريف إلى المدن كما يسهم إيجابا في مشكلة الأمن الغذائي، ومن جهة أخرى من المتوقع أن يسهم الاقتصاد الأخضر في تخفيف الفقر المائي وفقر الطاقة من خلال استراتيجيات تهدف إلى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتخفيف الاستثمار في البنية التحتية الخضراء كخدمات الطاقة المتجددة ومياه الشرب والصرف الصحي

وفي الحقيقة فأن التحول إلى الاقتصاد الأخضر، في مواجهة التحديات التي تتعرض لها المنطقة العربية، لا يقتصر على كونه خيارا للمنطقة العربية، بل يغدو حاجة لتأمين عبور مأمون إلى التنمية المستدامة.

ث- مرتكزات وتحديات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

هناك مجموعة من المرتكزات والتحديات أمام الاقتصاديات الوطنية لتفعيل الاندماج بخطط التنمية المستدامة وتمهيداً للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، لذا يشترط على الفاعلين في القطاعين العام والخاص هندسة مشتركة وتكثيف جهودهم من أجل التغلب على هذه التحديات ولمساعدتهم على بناء مشاريعهم الخاصة بالتنمية المستدامة، وهذه المجموعة تضم تسعة تحديات إستراتيجية متناسقة مع الالتزامات الوطنية والدولية تتجسد بما يأتي:[1]

1-**استهلاك وإنتاج مستديمين:** بفضل مستهلكين ومنتجين مسؤولين يعملون مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات طيلة دورة حياتهم.

2-**مجتمع المعرفة:** عبر نشر معلومات على نطاق واسع والتدريب والتربية طيلة الحياة والحصول على الثقافة، وعبر المزيد من الدعم للبحث والابتكار، مما يكون شرطاً للتنافسية وبالتالي دوام النموذج الاقتصادي والاجتماعي.

3-**الحكم:** ينبغي أن يسهل التكيف مع التغييرات ويعزز القدرة بغية اختيار حلول تتناسب مع التحديات على المدى المتوسط والطويل، كما يساعد الحكم على تطوير المجتمع من خلال إشراك الجهات الفاعلة المعنية (كالدولة والهيئات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية والنقابات).

4-**التغير المناخي والطاقة:** وهذا يتطلب مزيداً من التحفظ بالمنتجات التي نستهلكها وتطوير الطاقات المتجددة والتكيُّف مع الأقاليم من خلال الحرص على حالة الأشخاص والنشاطات المعطوبة.

5-**النقل وحركة التنقل المستدامة:** تتحقق من خلال تعزيز الترحيل الموجَّه والنقل الأقل تلوثاً عن طريق تطوير الأنظمة المبتكرة التي تلبي الحاجات الاقتصادية والبيئية.

6-**الحفظ والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية:** تجري من خلال تطوير المعرفة والاعتراف بشكل أفضل بتلبية حاجاتنا الأكثر أساسية بالإضافة إلى دعم الاقتصاد وتحضيرات ومنظمات أكثر تحفُّظْ وابتكار من الناحية البيئية.

7-**الصحة العامة، الوقاية وإدارة المخاطر:** تتحقق من خلال انتباه خاص على نوعية البيئة (الهواء والمياه والتربة والضوضاء). وعلى انعدام المساواة الاجتماعية المحتملة المتعلقة بذلك.

8-**الديموغرافيا والهجرة والتضمين الاجتماعي:** تتحقق من خلال تحديد الأثر على الاقتصاد وتوازن أنظمة الحماية الاجتماعية، والتمسك بمكافحة كل الإقصاءات الناتجة بشكل خاص عن العمر والفقر والنقص في التعليم والتدريب، والاعتماد على البعد الثقافي المتعدِّد للمجتمعات.

9-**التحديات الدولية بشأن التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم:** تتحقق عن طريق دعم الحكم الدولي بغية دمج متطلبات التنمية المستدامة بشكل أفضل ومن خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الطاقة للبلدان الأكثر حرماناً.

وبشكل عام يمكن أن نقيس تقدمنا نحو الاقتصاد الأخضر، وبالتالي إزالة كافة التحديات والعقبات التي تقف أمامنا، من خلال التعرف أكثر على بعض المؤشرات الاقتصادية التقليدية ومراقبتها مثل الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن هذا المؤشر ينظر للأداء الاقتصادي من خلال عدسة مشوهة، خصوصاً أن مثل هذه المؤشرات لا تعكس مدى ما تستنزفه عمليات الإنتاج والاستهلاك من موارد رأس المال الطبيعي. وقد جاء في ورقة المعلومات الأساسية للمشاورات الوزارية المقدمة إلى المنتدى البيئي الوزاري العالمي (2011) أن مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر تتضمن ثلاثة أنواع، وهي[7] :

- المؤشرات الاقتصادية مثل حصة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية التي تسهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو في تخفيض النفايات أو التلوث.
- المؤشرات البيئية التي تتعلق بالنشاط الاقتصاد: مثل كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث أما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على المستوى الاقتصادي الكلي (على سبيل المثال كمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي).
- المؤشرات التجميعية بشأن مسار التقدم والرفاهية الاجتماعية: مثل المجاميع الاقتصادية التي تعبر عن استهلاك رأس المالي الطبيعي، ويعتمد النشاط الاقتصادي عادةً على الانتقاص من قيمة رأس المال الطبيعي إما باستنفاذ الموارد الطبيعية، أو بالتقليل من قدرة النظم البيئية على تقديم المنافع الاقتصادية، سواء عن طريق الإمداد أو سن اللوائح أو الخدمات الثقافية، وفي الوضع المثالي، تُقيَّم التغيرات الحادثة في أرصدة رأس المال الطبيعي بقيمة مالية وتدخل ضمن الحسابات القومية، كما يتم حالياً في بناء نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (SEEA) الذي تقوم به الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، وكما يتم في طرق حساب صافي المدخرات القومية المعدّلة بواسطة البنك الدولي.[8] وكلما اتسع استخدام مثل هذه المقاييس كلما أضحت لدينا مؤشرات أصدق للمستوى الحقيقي لنمو الدخل والأعمال وقابلية النمو، ويمكننا حصر مكونات الاقتصاد الأخضر بما يأتي:[2]

جدول رقم(2): مكونات الاقتصاد الأخضر

فرص خضراء جديدة: • خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة بناءً على أنشطة خضراء جديدة. - تحسين التدفّقات التجارية مع التركيز على السلع والخدمات البيئية. - إنتاج وتوزيع الطاقة المتجددة. - دعم الابداع، البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا	جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملائمة للبيئة: •خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة من خلال "تخضير" الأنشطة الاقتصادية القائمة: - تعزيز النقل المستدام - تخضير البناء والتصميم - تخضير إنتاج الكهرباء - تحسين إدارة المياه وعمليات التحلية

– تشجيع ريادة الأعمال، التعليم وإعادة التدريب	– تعزيز الزراعة العضوية

المصدر: مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر، الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح، إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، 2010/12/15، ص12.

أما الفوائد المتوقعة نتيجة تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر ومكوناته، والتي سنقوم بشرحها بشكل مفصل لاحقاً، فهي تتمثل بما يأتي:

جدول رقم(3): الفوائد المتوقعة بنتيجة تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر ومكوناته

– تعزيز الأنشطة المنخفضة الكربون	– خفض انبعاث الكربون
– مجالات جديدة للنمو الاقتصادي	– تحسين النقل العام
– فرص عمل جديدة	– تقليص الإجهاد المائي
– مصادر جديدة للدخل	– تحسين الأمن الغذائي
– وظائف للشباب في قطاعات جديدة	– تخفيف تدهور الأراضي والتصحّر

المصدر: مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر، الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح، إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، 2010/12/15، ص12.

ج–تجارب بعض الدول مع الاقتصاد الأخضر:

أظهرت دراسة التجارب العالمية بأن مفهوم الاقتصاد الأخضر ينطوي على إمكانيات للنمو المستديم وخلق فرص للعمل أكثر أهمية من النموذج التنموي التقليدي. فالدول التي انخرطت في هذا النموذج الجديد وضعت استراتيجية وطنية منسجمة ومندمجة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتقدم الكثير من الدول المتقدمة، مثل أستراليا واليابان والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حوافز تشجع على ابتكار التكنولوجيات النظيفة وتحسين الهياكل الأساسية الخضراء. وفيما يلي أمثلة على تجارب عدد من الدول:[9]

1– ففي منطقة البحر الكاريبي على سبيل المثال، اعتمدت حكومة بربادوس إطاراً استراتيجياً متوسط الأجل للفترة 2010– 2014 وخطة استراتيجية وطنية للفترة 2006– 2025 يشكل فيها تحقيق الاقتصاد الأخضر أحد الغايات الست ذات الأولوية. وعَيَّنت بربادوس أهدافاً محددة قابلة للقياس فيما يخص كفاءة الموارد، والطاقة المتجددة، والمياه، وإدارة النفايات، وإدارة النظم الإيكولوجية مع التركيز على حماية النظم الإيكولوجية الساحلية. ويساند برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الوقت الحاضر دراسة لتقييم نطاق الاقتصاد الأخضر ستُقيِّم التحديات التي تواجه عمليات الانتقال إلى سياسات خضراء في ستة من القطاعات الإنمائية لهذا البلد بغية تعزيز التنمية المستدامة.

2–البرازيل: قامت استراتيجية الاقتصاد الأخضر في البرازيل، على الأجزاء التالية: برنامج وطني لتبير النفايات الصلبة والذي مكن من توفير 500 ألف فرصة عمل، وإدراج النجاعة الطاقية في قطاعات الصناعة والتعمير والإمداد والنقل والتخزين.

3–كوريا الجنوبية: أطلقت كوريا الجنوبية في عام 2008 استراتيجية " النمو الأخضر ذو محتوى متدن من الكربون" كرؤية جديدة لتوجيه اقتصاد البلاد. وفي عام 2009 أعلنت اللجنة الرئاسية عن إطلاق مخطط خماسي للنمو الأخضر بهدف الوصول إلى النمو الأخضر" خلال الفترة ما بين 2009 – 2013 وقد ارتفع التمويل الإجمالي لهذا المخطط

إلى 83.6 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا للاستراتيجية التي وضعها في 2009 تم التوقع بأن نمو التكنلوجيات الخضراء سوف يمكن من خلق 481 ألف فرصة عمل في أفق 2012، و 1.18 مليون فرصة عمل في أفق 2020.[14]

4-أما في المكسيك، فقد أقامت الحكومة لديها، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دراسة وطنية لتقييم نطاق الاقتصاد الأخضر ترمي إلى تحديد السياسات المالية التي يمكن أن تُوَلِّد فرص العمل، وتعزز كفاءة الموارد، وتشجع على توظيف استثمارات في القطاعات الرئيسية لاقتصادها.

5-وفي أفريقيا، أطلقت حكومة جنوب أفريقيا، في تشرين الثاني/ 2011 في إطار مسار النمو الجديد الذي وضعته لنفسها، اتفاقاً بشأن الاقتصاد الأخضر، يشكل عقداً اجتماعياً يُلزم الحكومة والنقابات العمالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بإيجاد ما لا يقل عن 300 000 فرصة عمل خضراء بحلول عام 2020 وبالتوسع بصورة كبيرة في الاستثمارات الخضراء خلال السنوات العشرين المقبلة.

6-وفي آسيا، حَددت حكومة الصين في خطتها الإنمائية الخمسية الثانية عشرة أهدافاً تتسم بالطموح لتعجيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. والتزمت بإنفاق (468 مليار دولار) خلال خمس سنوات، على صناعات رئيسية مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيات النظيفة، وإدارة النفايات.

7-وفي فرنسا تم إطلاق مبادرة مهمة للحكومة عام 2007 من أجل إدخال تحسينات في النجاعة الطاقية وسلسلة من التدابير في القضايا البيئية، وقد تم اتخاذ 13 إجراء في 2009 يهم: التعمير، التخطيط، النقل، التنوع البيئي، الماء، الفلاحة، البحوث والدراسات للحد من المخاطر، الصحة والبيئة، النفايات. وفي إطار "غرونيل البيئة" تم إطلاق استراتيجية جديدة في 2009 بهدف خلق 600 ألف فرصة عمل خضراء جديدة في أفق 2020.

8-أما ألمانيا والتي تحتل مركز الريادة في العالم في هذا المجال، حيث يتوقع أن تصل مبيعات القطاع الأخضر إلى بليون يورو في العام 2030، كما يتوقع أن يكون عدد العاملين في عام 2020 في قطاع الصناعات الخضراء أكبر من العاملين في بناء الآلات أو صناعة السيارات.[14]

9-أما المغرب فقد وضعت استراتيجية متعددة الجوانب لدعم الاقتصاد الأخضر، مثل الإعانات من أجل تعميم اقتصاد الماء لتعزيز ضخ المياه في الزراعة، والتأمين على جميع المخاطر ضد التقلبات المناخية لفائدة المزارعين الصغار، والضريبة البيئية التي تخصص مداخيلها للصندوق الوطني للبيئة، كما تم إنشاء عدد من الصناديق الخاصة بدعم الاقتصاد الأخضر مثل الصندوق الوطني للبيئة وصندوق مكافحة التلوث الصناعي وصندوق تطهير النفايات السائلة وتنقية مياه الصرف الصحي.... ووفقا للاستراتيجية المتبعة فإنه يتوقع بحلول عام 2020 أن يتم بناء 5 محطات طاقة شمسية والتي تنتج 14% من احتياجات الطاقة الكهربائية، وبذلك يتم تفادي 3.7 طن من ثنائي أكسيد الكربون، وفيما يتعلق بالطاقة الريحية فإنه من التوقع أن تنتج أيضا 14% من القدرة الإجمالية الكهربائية، والتي تؤدي أيضا إلى تفادي 5.6 مليون طن من ثنائي أكسيد الكربون. وفيما يتعلق بقطاع البناء والصناعة والنقل، حيث يتوقع الاقتصاد في الطاقة بنسبة 12% بحلول عام 2020، وتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 35% (النقل)، كما يتوقع توفير 40 ألف فرصة عمل.[17]

كما اعتمدت حكومة مصر خطة طويلة الأجل للطاقة الريحية وحددت هدفاً يتمثل في تلبية 20 في المائة من الاحتياجات الكهربائية من مصادر للطاقة المتجددة بحلول عام 2020، تغطي الطاقة الريحية 12 في المائة منها. وفي

عام 2010، ارتفعت عائدات مصر من الاستثمار في تنمية الطاقة النظيفة من 800 مليون دولار إلى 1.3 مليار دولار، عن طريق مشاريع تتعلق بالطاقة الشمسية والحرارية والريحية.[10]

كما قامت حكومة الإمارات العربية المتحدة بمبادرة بارزة في مجال الاقتصاد الأخضر، تمثلت بإنشاء مدينة نموذجية مستدامة، منخفضة الاستهلاك للمياه والطاقة، تتميز بحوالي (200) ميجاواط من الطاقة النظيفة (بالطاقة الشمسية) مقابل أكثر من (800) ميجاواط بالنسبة لمدينة تقليدية بنفس الحجم، (8000) متر مكعب من مياه التحلية يومياً، مقارنةً بأكثر من(20000) متر مكعب يومياً بالنسبة لمدينة تقليدية، إضافة لإعادة تدوير المياه العادمة للاستخدام في الري.

أمَّا على مستوى الجمهورية العربية السورية فهي تعتبر من أغنى عشر دول في العالم بتنوع مصادر الطاقات المتجددة بما فيها الطاقات البشرية المتعلمة والقادرة على دخول سوق العمل في كافة الاقتصاديات، وانطلاقاً من الركائز الرئيسية للاقتصاد الأخضر في سورية المتمثلة بما يلي:[11]

1-الأمن الغذائي (انتاج كامل مكونات السلة الغذائية في سورية).

2-الأمن الاجتماعي (استثمار الطاقات البشرية الشابة والخرجين الجدد وتحقيق الاستقرار الديموغرافي).

3-أمن الطاقة (استثمار مصادر الطاقة المتجددة والتحول الى تصدير الطاقة الفائضة بدلا من الاستيراد).

وهي تمثل الأهداف الاستراتيجية لمشاريع الاقتصاد الأخضر في سورية، وهنا لابد من إلقاء الضوء على المبادرة الخضراء للتنمية (2010-2050)، التي قامت بها الحكومة السورية في العام2010، والتي تجسد تلك الأهداف، وعرض بعض المحاور الأساسية لها.

ح-فرص التوجه نحو الاقتصاد الأخضر في سورية:

تعتبر مصادر الطاقة المتجددة من الرياح والشمس والطاقة الحيوية والمياه المطرية المتجددة سنوياً، ونسبة العناصر الشابة في المجتمع السوري، والدعم الحكومي المقدم لقطاعات الطاقة في سورية، هذه المعطيات الأساسية تجعل من سورية دولة مثالية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وهي أهم الدوافع لإقامة اقتصاد أخضر موازي أساسه الطاقات الشابة في سورية التي تدخل سوق العمل الانتاجي بدلاً من سوق العمل التوظيفي لدى القطاع الحكومي، وحدد الاقتصاد الاخضر في سورية في محاور تمثلت ب 13 محور، وهي:

جدول 2: مسارات الاقتصاد الأخضر

1- إنتاج الطاقة الكهربائية الشمسية والريحية (المحطات)	مشروع استثمار فائض الأمطار في الساحل وسهل الغاب	العمارة الخضراء والكود الأخضر والمدن الخضراء
مشاريع حفظ الطاقة المنزلي وأنظمة توفير الطاقة	الطاقة المتجددة في قطاع الزراعة والري	تطوير محطات الطاقة الغازية وإنتاج الطاقة
مشاريع غاز المدن وغاز السيارات والنقل الأخضر	مشاريع الأمن الغذائي (تنمية الغاب والداخل)	مشاريع تطوير الشركات الصناعية إلى شركات خضراء
تطوير حقول النفط بتقنية الطاقة الخضراء (البلاسما)	إنتاج الطاقة من الفحم والفحم الأخضر	الإدارة الخضراء للنفايات الصلبة
الكتلة الحيوية ومشاريعها وإنتاج الوقود الحيوي		

المصدر: المبادرة الخضراء للتنمية في سورية

وهنا سنقوم باستعراض بعض هذه المحاور نظراً لأهميتها في الاقتصاد والمجتمع السوري وهي:[12]

1-الاقتصاد الاخضر في قطاع الطاقة (الكهرباء- النفط – الغاز):

حيث يتضمن هذا المحور إطلاق مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة الريحية والشمسية ضمن خطة سنوياً للتوسع تنتج حوالي 1000 ميغاواط بحيث تغطي زيادة الطلب السنوي بمعدل 400 ميغاواط و 600 ميغاواط بغرض التصدير، وإطلاق مشاريع استثمارية في هذا القطاع تقوم الحكومة لاحقاً بإبرام عقود تصدير لها.

- وكذلك الأمر تطوير محطات الطاقة القائمة حالياً بهدف تخفيف الهدر والاستفادة من الطاقات المهدورة فيها، مما يحقق إنتاج إضافي بنفس كمية الوقود الحالي مما يخفف من كلفة إنتاج الكيلواوط الحالية، وقد قدرت نسبة الهدر في قطاع الطاقة الكهربائية ب 35%، بما يقدر ب 2 مليار سنويا. ووفقا للتقارير فإن تكلفة كل 1 ك واط تعادل 300 غ من الوقود المكافئ، ويضاف إلى ذلك نسبة الهدر، وقد اقترحت المبادرة اعتماد نظام الدارة المركبة بإضافة توربين بخاري واستثمار الطاقة الحرارية الفائضة المهدورة، بحيث تصبح تكلفة كل 1 ك واط أقل من 70 غ.

- إضافة إلى تطوير الطاقات الاستخراجية في حقول النفط باعتماد تقنية البلازما في الأعماق مما يحقق زيادة الطاقة الإنتاجية النفطية في الحقول السورية القائمة.

- وكذلك إطلاق مشاريع الاستثمار في مجال الغاز باستخدامه في قطاع غاز المدن والنقل وهذين القطاعين يحققان ريعاً اقتصادياً يعادل أضعاف الاستخدام الحالي للغاز في محطات الطاقة، ووفقا للمبادرة السورية للتنمية الخضراء فإن سوريا تستهلك 80% من إنتاجها من الغاز في محطات إنتاج الطاقة الكهربائية بجدوى لا تتجاوز 30% من قيمة الغاز الحرارية وقد قدرت قيمت الهدر بما يتجاوز مليار دولار سنويا.

- وإطلاق مشروعاً وطنياً للاستثمار الأمثل للثروة الفوسفاتية في سورية بدلاً من تصديرها كمادة خام إلى دول أخرى ليتم استيرادها مادة مصنعة، كما وأن تطبيق الإقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة في سورية يؤمن فرص عمل جديدة لكافة الاختصاصات من طالبي العمل.

2-الاقتصاد الاخضر في العمارة:

حيث ركز هذا المحور على اعتماد العمارة الخضراء بديلاً للعمارة التقليدية لتأمين بناء مساكن جديدة، وهذا يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال إحداث أكثر من نصف مليون فرصة عمل.

وإطلاق مشاريع تطوير المدن القائمة حالياً الى مدن وأحياء خضراء بغرض ازالة التشوه البصري والعمراني. وقد اقترح أن يتم تطوير السطح الأخير للمباني باعتماد تقنيات الأسطح الخضراء green roof حيث يتم إعادة تصميم وتطوير المدن القائمة من الشوارع إلى استطح المباني ويتم استخدام تقنيات الطاقة الخضراء بحيث يتم تحويل السطح الأخير لكل مبنى إلى محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية الشمسية والقسم المظلل إلى منطقة خضراء. كما أنَّ الإقتصاد الأخضر في قطاع البناء والإسكان يؤمن أيضاً فرص عمل جديدة في كافة القطاعات الهندسية والمهنية.

3-الاقتصاد الاخضر في قطاع النفايات الصلبة:

وفي هذا المجال نرى أنه، من خلال اعتماد الإدارة الخضراء للنفايات المنزلية، يمكن أن يتحول هذا القطاع الى قطاع إنتاجي يدير عملية النقل والترحيل والتخلص الآمن من كافة انواع النفايات من المصدر الى المحطات بمشاركة الأسر السورية، ويتم الاستفادة من مكونات النفايات في إنتاج الطاقة الكهربائية وإعادة التدوير، وإنَّ الاقتصاد الأخضر في قطاع النفايات كفيل أيضاً بأن يؤمن فرص عمل جديدة والتي تقدر بأكثر من 100 ألف فرصة عمل.

وتجارب العديد من الدول تؤكد الأهمية البالغة لهذا المحور ففي الولايات المتحدة يتم تدوير ما يقارب 40% من نفاياتها ويتم إنتاج طاقة كهربائية تكفي لإنارة 700 ألف منزل (وكالة حماية البيئة الأمريكية)، وأيضا السويد التي تعيد تدوير ما يقارب 50% من نفاياتها وسويرسرا 51%، وبلجيكا 58% وألمانيا 62% والنمسا 63% بحسب وكالة البيئة الأوربية. أما فيما يتعلق بالوظائف الناشئة ففي البرازيل تم توظيف قرابة 500 ألف شخص في هذا القطاع.

4-الاقتصاد الاخضر في قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني:

تقوم الفكرة من خلال اعتماد الطاقة المتجددة كمصدر للطاقة في قطاع الزراعة، والعمل على مشروع الأمن الغذائي والمتضمن الاستفادة من الهطول المطري في المنطقة الساحلية حيث تتمتع هذه المنطقة بمعدل مطري سنوي يكفي لإرواء ضعف المساحة الجغرافية الممتدة بين حمص ودمشق، وبالتالي فإن هذا المشروع الذي يحاول الاستفادة من المياه المهدورة يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي في سوريا من خلال إقامة مشروع زراعي لإنتاج المحاصيل الأساسية الغذائية حيث يتم تجميع مياه الأمطار في الساحل السوري ونقلها الى الداخل لاستثمار المنطقة الصحراوية الممتدة بين حمص ودمشق لإنتاج السلة الغذائية السورية، وبتطوير المشروع وربطه مع مجرى نهر العاصي ليشمل منطقة الغاب، بحيث يحقق المشروع تأمين السلة الغذائية السورية والتصنيع الزراعي الذي يدعمه تواجد المنطقة الصناعية بحسياء، بحيث تتحول الى منطقة من أكبر مناطق التصنيع الزراعي والحيواني في العالم أما عن الآثار التنموية للمشروع فيتوقع تحقيق ما يلي:

- تحويل المنطقة الصحراوية في حمص وحماه وريف دمشق إلى مناطق زراعية خضراء منتجة.
- تأمين برنامج الأمن الغذائي لمدة 100 عام قادمة.
- تأمين أكثر من 250 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.
- استثمار مياه الأمطار الفائضة والتي تذهب هدرا إلى البحر.
- تأمين حاجة مدينة دمشق الكبرى من النقص في مياه الشرب.
- إعادة التوازن إلى منطقة الغاب الزراعية بتوفير مياه الري.

5-الاقتصاد الاخضر في قطاع الصناعة:

وبحسب هذا المحور سيتم التوجه نحو الصناعات التي تعتمد على مصادر المواد الأولية المحلية وتصنيعها لإنتاج قيمة مضافة تحققها عملية التصنيع، وذلك بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء النظيفة، والهدف الاستراتيجي هو تأمين حاجة السوق من كافة المواد الصناعية، بحيث تتحول قائمة المستوردات نحو الانخفاض تدريجياً، ثم العمل على تصدير هذا المنتج المحلي الذي يعتمد المادة الأولية المحلية، ومن أمثلة هذه المادة الأولية محصول القطن وسورية غنية بهذه المادة، والصناعات التي يمكن اقامتها عليها كثيرة من حيث التنوع كالغزل والنسيج وصناعة الألبسة، والتي على الرغم من كل التطور التكنولوجي الحاصل في العقود الأخيرة، فإن هذه الصناعة تبقى صناعة تعتمد على المهارات الفردية وتحتاج إلى عمالة مكثفة إلى جانب الآلات التكنولوجية الحديثة، وتوفر بالتالي من فرص العمل ما لا تستطيع توفيره أية صناعة أخرى، كما تعتبر صناعة الملابس من الصناعات الصديقة للبيئة بامتياز، كما أن الأسواق المتاحة لمنتجات الملابس السورية غير محدودة أيضاً. ووفقا للمبادرة السورية للتنمية الخضراء فإن الاقتصاد الأخضر في قطاع الصناعة يؤمن أكثر من 300 ألف فرصة عمل.

فوائد وسلبيات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الدول العربية:

1-الفوائد المتوقعة من الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

من خلال الاستعراض السابق للبحث، نجد أن للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وواضحة في الحفاظ على البيئة، فإنه يعمل على تحقيق التنمية المستدامة التي تؤدي إلى تمكين العدالة الاجتماعية مع الحفاظ في الوقت نفسه على الرخاء الاقتصادي، وبالتالي يمكن إبراز أهم الفوائد للاقتصاد الأخضر بالآتي:[3]

أ- الاقتصاد الأخضر مهم جداً للقضاء على الفقر: إن الادارة الحكيمة للموارد الطبيعية والانظمة الايكولوجية تجعل من الاقتصاد الأخضر عنصراً أساسياً للتخفيف من الفقر، وذلك لتدفق المنافع من راس المال الطبيعي وايصالها مباشرة الي الفقراء، بالاضافة الى خلق وظائف جديدة وزيادة عدد الوظائف الحالية في قطاعات الزراعة والنقل والطاقة وهذا الأمر ضرورياً وخاصة في البلدان النامية المنخفضة الدخل، ويتم ذلك من خلال:[13]

- تخضير الزراعة في هذه البلدان مع التركيز على صغار المزارعين.
- زيادة الاستثمارات في الأصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب رزقهم.
- الاستثمار في توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي في المناطق الفقيرة.
- تنمية الأماكن السياحية الغير معروفة كثيراً والمتواجدة في المناطق الفقيرة.

ب- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية: بحيث يوفر الاقتصاد الأخضر فرص التوظيف من خلال:[14]

- إن الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى خلق عدد من الوظائف يماثل أو يزيد عن عدد الوظائف التي يوفرها الاقتصاد العادي، لكن المكاسب في الاقتصاد الأخضر يمكن أن تكون أعلى، وخاصة في قطاعات الزراعة والأبنية والنقل، كما رأينا سابقاً، وذلك على المدى القصير والمتوسط.[15]
- إن تخصيص 1% على الأقل من الناتج الإجمالي العالمي لرفع كفاءة الطاقة والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة سيؤدي إلى خلق وظائف جديدة وتوفير بيئة تنافسية للابتكار والإبداع.

ت- الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة انبعاث الكربون: إن زيادة العرض من الطاقة المتجددة يقلل من مخاطر تذبذب أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة أصلاً، كما يتطلب تخضير قطاع الطاقة استبدال الاستثمارات المعتمدة بشدة على انبعاث الكربون باستثمارات نظيفة، وهذا يتوقف على السياسة الحكومية من خلال الضرائب على استثمارات الطاقة.

ث-الاقتصاد الأخضر يشجع تحسين كفاءة الموارد والطاقة: من خلال الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، وهناك العديد من الأدلة على أن الاقتصاد العالمي لا يزال لديه فرصة غير مستغلة لإنتاج الثروة بقدر أقل من موارد الطاقة والمواد.[16]

ج- الاقتصاد الأخضر يعطي معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقل مع خفض الكربون: وذلك من خلال تشجيع بناء المدن الخضراء، كما ذكرنا سابقاً.

ح- الاقتصاد الأخضر ينمو بشكل أسرع من الاقتصاد البني بمرور الزمن ويحافظ على الموارد الطبيعية ويستعيدها.

2-سلبيات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

يمكن أن ينتج عن تطبيق الاقتصاد الأخضر بعض النتائج السلبية، يمكن إدراجها بما يأتي:[17]

أ- عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية.

ب- تحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى حيث أن زيادة الوظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في الوظائف في قطاعات اخرى، وخاصة في المرحلة الانتقالية.

ت- إمكانية نشوء سياسات حماية و حواجز فنية أضافية (المعايير البيئية) أمام التجارة والتنافسية.

ث- إن نسبة الفقر كبيرة جداً في البلدان العربية و أيضاً نسبة كبيرة من هؤلاء الفقراء يفتقر إلى الخدمات الصحية الدنيا و إلى المياه النظيفة و بالتالي الافتقار في كفاءة استخدام المياه العذبة و مصادر الطاقة.

ج-إن خيار الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو خيار مكلف و قد لا ينتج عنه منافع تلقائية و متساوية على الصعيدين الاقتصادي والبيئي، و قد يكون ذلك علي حساب أهداف تنموية أخرى.

ح-ارتفاع تكلفة التدهور البيئي في البلدان العربية و التي تبلغ سنوياً نسبة كبيرة جداً من مجموع الناتج المحلي الأجمالي.

خ-يمكن أن تكون الإعانات الخضراء المقدمة من الحكومات ذات آثار سلبية، وهذا يتوقف على الاستراتيجية المعتمدة لتطبيقها، وتختلف هذه الإعانات بين البلدان النامية والبلدان الصناعية من ناحية تحمل تطبيقها، بسبب افتقار البلدان النامية للموارد المالية والفنية والبشرية التي تدعم الاستثمار أو الابتكار الأخضر.

النتائج و المناقشة:

1-من خلال استخدام النموذج الاقتصادي الكلي للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، يتبين لنا أن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لا يولد فقط زيادة في الثروة، ولكنه أيضاً يحقق مكاسب في المشاعات الإيكولوجية أو رأس المال الطبيعي، كما أنه يولد وفي فترات قياسية معدلاً أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي – وهو مقياس تقليدي للأداء الاقتصادي، أي أن الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ولا يعد بديلاً لها.

2-كما وأنَّ الرابط الذي لا ينفصم بين القضاء على الفقر وبين المحافظة على المشاعات الإيكولوجية وصيانتها هو تدفق المنافع من رأس المال الطبيعي لتصل إلى الفقراء مباشرة.

3-إن التحرك في اتجاه الاقتصاد الأخضر يهدف إلى زيادة الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية كوسيلة لتقليل الفقر وتحسين جودة الحياة بوجه عام، ويعتبر التعامل مع فقر الطاقة جزءاً هاماً للغاية من هذا الانتقال، وإنَّ الانتقال إلى اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون، سيؤدي إلى آثار عميقة على أنماط الإنتاج والاستهلاك وعلى المنشآت والعمال. ولن يكون الانتقال اللازم ممكناً من دون بذل الجميع جهوداً حثيثة نحو تخضير المنشآت في كافة قطاعات الاقتصاد.

4- لايمكن اتباع نهج عالمي واحد للاقتصاد الأخضر على مختلف البلدان، فالاقتصاد الأخضر ينبغي أن يكون على أساس طوعي استناداً إلى الظروف والأولويات الوطنية.

5-ضرورة أن يكون الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مرتكزاً على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك و إنتاج مستدامة.

6-ضرورة التركيز على اعتماد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في مرحلة إعادة الإعمار في سورية، نظراً لما يمكن أن ينطوي عليه هذا الانتقال من فرص متنوعة واغتنامها في هذه المرحلة ومن أهمها تشجيع الابتكار وإيجاد أسواق جديدة وخلق فرص عمل وبالتالي المساهمة في القضاء على الفقر وتطبيق تكنولوجيات متقدمة ملائمة محلياً من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وكفالة حصول المناطق الريفية على الطاقة وتوفير الاحتياجات من المياه النظيفة والمساكن ومرافق الصرف الصحي والنقل العام، وبالتالي في أمور أيضاً يمكن أن تسهم في إيجاد فرص عمل جديدة والقضاء على الفقر.

7- لابد من إجراء مسح شامل لأفضل الدروس المستفادة من المبادرات الأجنبية والعربية في مجال الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والاستفادة منها لدينا في سورية.

8- ضرورة تكثيف برامج بناء القدرات والتدريب والتعلم في جميع القطاعات (العامة والخاصة والمشتركة)، في مجال الاقتصاد الأخضر، والتشديد ما أمكن على دور المنظمات الغير حكومية و دور منظمات الأمم المتحدة، خاصة لتشجيع التعاون الدولي مع البلدان النامية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، لاسيما في مجال نقل التكنولوجيا والتمويل الأخضر .

المراجع:

1-وهيبة، قحام؛ سمير، شرقرق. *الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل – مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر*، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، 2016. ص 439- 442.

2-مجدلاني، رُلى. *مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر، الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح، إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية*، 2010/12/15، ص4.

3-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، *نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر – مرجع لواضعي السياسات*، <www.unep.org/greeneconomy>، ص9+12.

4-الأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، 20 – 22 شباط/ 2012، البند 4 من جدول الأعمال المؤقت، *القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية، المقدمة*.

5-التقرير المشترك للوكالة الدولية للطاقة، والأوبك، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي والمقدم لاجتماع قمة مجموعة العشرين، بعنوان (*Analysis of the Scope of Energy Subsidies and Suggestions for the G20 Initiative*) تورنتو (كندا 27 – 26) /حزيران 2010 ص 4.

6-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، 12تشرين الأول2011، *الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية*، ص9.

7-جمال الدين، نجوى؛ أحمد، سمير؛ حسن، محمد، الاقتصاد الأخضر (المفهوم.... والمتطلبات في التعليم)، معهد الدراسات والبحوث التربوية، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2014 ، ص 12- 13.

8-البنك الدولي، واشنطن/ 2006: *Where is the Wealth of Nations? Measuring Capital for the 21st Century*، ص123.

9- www.unep.org/greeneconomy/AdvisoryServices/tabid/4603/Default.aspx .

10- United Nations Environment Programme and Bloomberg New Energy Finance, Global Trends in Renewable Energy Investments 2011: Analysis of Trends and Issues in the Financing of Renewable Energy (2011). Available from: www.unep.org/pdf/BNEF_global_trends_in_renewable_energy_investment_2011_report.pdf, pp5.

11- المبادرة الخضراء للتنمية في سورية،

http://gogreensyria.blogspot.com ،(*GO GREEN SYRIA*).

12- Dr.Eng Mohd Deeb president, Go green Syria,> ،http://gogreensyria.blogspot.com<

13-المجلس الإقتصادي والاجتماعي لجمهورية مصر العربية، نيسان2014، *الاقتصاد الأخضر فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل*، ص45.

14-محمد ساحل، محمد طالبي، 2008، *أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة*، مجلة الباحث، العدد6.

15-نوار، محمد حلمي، *الاقتصاد الأخضر وتوفير فرص العمل- مؤتمر بعنوان التنمية المستدامة ... الاتحاد والآفاق*،2013، ص15.

16- د. خنفر، عايد راضي، ، *الاقتصاد البيئي " الاقتصاد الأخضر" الشركة الوطنية للخدمات البترولية*، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، الكويت، 2014، العدد29.

17-الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، *الاقتصاد الأخضر في المغرب- هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات وتحسين اتساق السياسات والمبادرات*.